

## اتفاقية شركة الراجحي للخدمات المصرفية العامة للأفراد

### مقدمة:

حيث قبل العميل الاستفادة من خدمات الراجحي المصرفية ، وتشمل هذه الخدمات على سبيل المثال لا الحصر، الاستعلام عن الرصيد والتحويلات من حساب إلى حساب آخر ودفع الفواتير و عقود تمويل وطني و المراجعة و التأجير التمويلي وبدء أو إصدار أو إكمال الاعتماد المستندي والصفقات التجارية، حيث يقدم المصرف هذه الخدمات بموجب هذه الاتفاقية العامة ووفقاً لشروط وأحكام اتفاقيات التمويل المسماة ، فقد تراضي الطرفان، وهما بكامل أهليتهما القانونية، على الالتزام بالشروط والبنود التالية حاکمة وملزمة

1. تشكل المقدمة المذكورة أعلاه ونموذج قبول الاشتراك في الخدمة المعبأ والموقع ، ورقياً أو مقبول على الموقع الإلكتروني من العميل واتفاقية الخدمة المسماة ومرفقات ذلك جزءاً لا يتجزأ من شروط وأحكام هذه الاتفاقية العامة.

### قبول الاتفاقية

2 يُقر العميل بعلمه بسياسة أمن خدمات مصرفية الأفراد عبر الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية الخاصة بمصرف الراجحي )

<http://arb.sa/2CfHWNv>

(وطبيعة واستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية كما يُقر، بموجب ذلك، أنها تُشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية. 2. يوافق العميل و يقر أنه قد قرأ و فهم و أدرك شروط و أحكام العقود و المعاملات التي يقوم بطلبها أو تعبئتها على الانترنت و أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية. 3. يوافق العميل و يقر أنه حال قيامه أو سماحه للغير بالقيام باستغلال أي خدمة متاحة على الشبكة الإلكترونية فإنه يكون بذلك قد وافق على شروط و أحكام هذه الاتفاقية.

### 3. التعريفات والتفسيرات:

المصرف: ويعني شركة الراجحي للخدمات المصرفية والاستثمار (مصرف الراجحي).  
العميل : يعني الطرف الثاني من له صلاحيات الدخول و طلب الخدمات الاللكترونية المتاحة على الموقع أياً كانت..

القبول: يعني قبول العميل لشروط وأحكام هذه الاتفاقية ، ويدل على ذلك القبول ضغط العميل على زر القبول المعروض على صفحة الويب ذات الصلة، أو التوقيع الإلكتروني أو التوقيع اليدوي على المستند (المستندات) التي تشتمل على جميع الشروط والأحكام المذكورة أو أي جزء منها  
الاتفاقية: الاتفاقية العامة للخدمات المصرفية للأفراد (هذه الاتفاقية).  
المستخدم: يعني العميل أو أي مستخدم آخر يمكنه العميل الدخول لموقع الخدمات المصرفية الإلكترونية واستخدام الموقع وإجراء العمليات والمعاملات الحصول على الخدمات المتاحة على الموقع ..  
خدمات الراجحي المصرفية المباشرة عبر الإنترنت: وتعني الخدمات المصرفية المباشرة عبر الإنترنت والتي يختار العميل الاشتراك فيها أو الوصول لها باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر و رمز الدخول المؤقت وأي وسائل بديلة أو إضافية يستحدثها المصرف للتيقن من هوية المستخدم.

القوة القاهرة : أي حدث أو أمر ليس لأي من الطرفين يدا فيه و يجعل تنفيذ هذه الاتفاقية أو تواجها مستحيلًا أو شاقًا كليًا أو جزئيًا ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر الكوارث الطبيعية ، القضاء و القدر، تعطل شبكات

الكهرباء أو الاتصالات أو الانترنت ، الاختراق الفيروسي ، أوامر الجهات الحكومية و الرقابية و القضاء بصفة عامة و الوقف أو المنع أو التجميد بأمر جهة قضائية أو حكومية أو رقابية في أي بلد.

**الضريبة :** يقصد بها أي ضريبة مباشرة أو غير مباشرة مفروضة أو يتم فرضها في أي وقت خلال سريان هذه الاتفاقية.

4. يتعهد المصرف بتنفيذ جميع التعليمات والمعاملات المتعلقة بالخدمة المشترك فيها والتي تُرسل من العميل أو تُستلم منه، شريطة أن تكون هذه التعليمات والمعاملات وفقا للقوانين واللوائح وقواعد المعاملات الداخلية الخاصة بالمصرف والأعراف التي يحددها المصرف وفق تقديره الخاص.

5. يأذن العميل للمصرف إذنا لا رجعة عنه بتسجيل وتقييد أي عملية من العمليات التي ينفذها العميل إلكترونيا على حساب العميل أو أي عملية يعتبرها المصرف منفذة من قبل العميل، ويلتزم العميل بدفع الرسوم السنوية أو الشهرية أو العينية التي يحددها المصرف مقابل الاستفادة من هذه الخدمة العامة وأي خدمة من الخدمات الخاصة الأخرى التي يشترك بها العميل. ويوافق العميل على خصم الرسوم من أي حساب له لدى المصرف وللمصرف الحق في تعديل هذه الرسوم بعد فرضها من وقت لآخر وفقاً لتقديره ، بشرط الإخطار بالتعديل أو إتاحتها على الموقع قبل خمسة أيام عمل على الأقل ويعتبر استخدام العميل لهذه الخدمة بعد فرض رسومها أو تعديلها وإشعاره بها موافقة منه عليها.

6. تكون الأسعار والرسوم والعمولات والتخفيضات التجارية على توريد أي خدمة أو سلعة بسبب هذه الاتفاقية أو اتفاقيات الخدمات التي يشارك فيها العميل خالية من أي ضريبة مفروضة على أي سلعة أو خدمات و ضريبة القيمة المضافة المطبقة وأي ضريبة غير مباشرة أخرى، تكون مستحقة.

7. يقر العميل ويقبل أن توريد كل خدمة أو سلعة يتلقاها وأي رسوم أو عمولة أو تخفيض تجاري يتلقاها بموجب أو سبب هذا العقد أو اتفاقيات خدماته التابعة التي يشارك فيها يجوز أن تكون خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالقدر الذي تحدده الجهة المختصة ويلتزم بدفعها وفقا للنظام واللائحة وما توجه به الجهة المختصة.

8. لأغراض الفقرة (21) أعلاه يقصد بالرسوم أو الضريبة أي مبلغ يتم دفعه كرسوم أو عمولة أو تخفيض تجاري أو مقابل توريد أو تلقي خدمة أو سلعة يقدمها الطرف الأول أو طرف ثالث ذات صلة بهذه الاتفاقية أو اتفاقيات خدماتها التابعة التي يشارك فيها الطرف الثاني و تشمل على سبيل المثال لا الحصر توريد خدمات إدارة النقد و العمليات و الأوراق التجارية و التأمين نقل النقود و التوريد و السحب و النقد الأجنبي و البيع و الشراء بعملة واحدة أو عملات مختلفة و الترحيل و التخزين و الشحن و رسوم التخزين و الخدمات الأمنية و الجمارك و رسوم تداول و البيع و الشراء و الوساطة و الرهن و فكه و الإفراغ و إعادة الإفراغ و خلاف ذلك.

9. يقر العميل و يتعهد بالوفاء بالتزامه بسداد الضرائب وفقا للأحكام الواردة في نظام ضريبة القيمة المضافة والتشريعات الأخرى التي قد تنطبق من وقت لآخر و لا يكون الطرف الأول مسئولاً عن أية فوائد أو غرامات مستحقة على الطرف الثاني بسبب عدم السداد أو عكس قيد الضريبة المسددة عن دفعيات تجاوز سدادها الجدول الزمني المحدد في نظام ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة.

10. يوافق العميل و يدرك أن المصرف لا يكون ملزماً بتنفيذ أي سداد أو تحويل داخلي أو خارجي أو أي تعليمات أخرى ما لم يتوفر لها في حساب العميل الرصيد الكاف القابل للتصرف فيه .

11. يُقر العميل بمسؤوليته الكاملة عن استخدام الخدمات الإلكترونية، ومسؤوليته الكاملة عن تصرفات وأفعال موظفيه ووكلائه في استخدام الخدمات الإلكترونية وإجراء المعاملات كما لو كان هو الذي قام بها، كما يُقر بمسؤوليته الكاملة عن اسم المستخدم والرمز السري ومقتضيات المحافظة على كل ذلك و التزامه بالحماية من الإفشاء أو إساءة الاستخدام أو القرصنة من قبله أو من قبل أي شخص أو جهة، كما يُقر أيضا بمسؤوليته عن إعطاء أرقام الحسابات المسجلة منه للاشتراك في هذه الخدمة.

1. في حال تعليق أو تقييد أو سحب صلاحية اي من شخص بإدارة الحساب الجاري لدى أي من فروع المصرف فإن العميل يقرويقبل و يتحمل وحده مسئولية القيام الفوري بما يلزم من إجراء لتحديث بيانات الخدمات الاليكترونية و تضمينها مثل ذلك الحظر أو التقييد أو التعليق و لا يكون المصرف مسئولاً عن أي ضرر أو خسارة تترتب بسبب إدخال العميل بحكم هذه المادة.

12. يقر العميل أن مصرف الراجحي والجهات التابعة له وموظفي المصرف غير مسؤولين عن أي خسائر أو أضرار أو مطالبات مالية أو خلاف ذلك، ناتجة عن استعمال اسم المستخدم أو كلمة المرور أو الرمز السري، كما يتعهد العميل بإبلاغ المصرف فورًا -بموجب كتاب مؤكد -إذا تبين له أن أن أي من ذلك قد أصبح معلومًا للآخرين حتى يتمكن المصرف من إجراء اللازم؛ ويكون العميل مسؤولًا عن جميع المعاملات والتعليمات الصادرة منه لحين تسلم المصرف الإشعار الخطي ومضي ما لا يتجاوز 24 ساعة من حين تسلم الإشعار الخطي من العميل وذلك لمنح الوقت اللازم لتمكين المصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف الخدمة.

13. يلتزم العميل بالمحافظة الكاملة على سرية حساباته ومعلوماته ومعاملاته المصرفية والحوالات المالية والبيانات الأخرى، كما يكون مسؤولًا أمام المصرف والغير والسلطات العامة أو إحداهما عن أي استعمال غير مرخص أو مصرح به وجميع النتائج التي قد تترتب على ذلك سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، جنائية كانت أو غير ذلك.

14. ( ) يدرك العميل ويعلم ويقبل بجميع المخاطر المتعلقة بأنظمة الدخول عن بعد، بما في ذلك مخاطر احتمال اختراق العمليات السرية للعميل أو حدوث تدخل من طرف آخر أو أي مخاطر أمنية أخرى. كما يقر العميل أن المصرف غير مسؤول تجاهه أو تجاه الغير عن أي أضرار يمكن أن تلحق به أثناء أو من خلال استخدام الخدمات أو زعم استخدامها حينما تعزي أسباب هذه الأضرار كليًا أو جزئيًا إلى أي أطراف أخرى أو عوامل خارجة عن سيطرة المصرف.

15. لا يقدم المصرف أي تعهدات أو ضمانات فيما يتعلق بالجودة أو السرعة أو الأداء أو الدقة أو ضمانات بخلو البرامج من الأخطاء أو العيوب، مع التزام المصرف بتعديل ما نتج من ذلك على معاملات العميل المصرفية. ويقر العميل ويعترف بإخلاء مسؤولية المصرف عن أي خسائر أو أضرار تتعلق بذلك ما لم يكن هناك تعهد في ذلك أو تقصير.

16. لا يتحمل المصرف أي مسؤولية عن أي عطل في البرنامج لأي سبب / حادث خارج عن إرادته أو بدون تعهد منه أو تقصير، كما لا يتحمل المصرف أي مسؤولية عن أعطال شبكات الاتصال أو المعلومات أو الكهرباء أو عن فيروسات الحاسب الآلي أو أي مشاكل تتعلق بذلك.

17. 1/ 2. لا يضمن المصرف وصول أو سرعة وصول رقم الدخول المؤقت أو الرسائل القصيرة أو الإشعارات الأخرى الإلزامية و المؤتمتة و الاختيارية سواء داخل أو خارج المملكة طالما أن ذلك يتوقف على أداء مقدمي خدمة الاتصالات ولا يد للمصرف فيه.

2. يوافق العميل و يقر أنه قد قام بتسجيل رقم جواله لد المصرف بغرض استقبال رمز الدخول المؤقت و الإشعارات المالية و الخدمات الأخرى و أن رقم الجوال صحيح و يخصه حصرا و يستخدمه وهو في حيازته و في حرز آمن و يستقبل بواسطته الإشعارات المذكورة و أنه سيقوم بإخطار المصرف حال تغيير الرقم أو تلف الجهاز أو فقدته و أن المصرف لن يكون مسئولاً عن أيّ خسارة أو ضرر ناتج عن مخالفة حكم هذا البند أو عن استخدام الرقم من قبل شخص آخر أو للدخول في حسابات آخرين .

18. يلتزم العميل بحيازة أجهزة وبرامج حاسب آلي تفي بالحد الأدنى من المواصفات التي يحددها المصرف أو تزيد عنها. ويحق للمصرف أن يقوم من وقت لآخر بتعديل تلك المواصفات. ولا يتحمل المصرف أي تكاليف أو أضرار نتيجة عدم مواكبة العميل للمواصفات والتحديثات الجديدة التي يقدمها المصرف في كل مرة. ويحق للمصرف إجراء التعديلات التي يراها لتطوير وتحسين تصميم ومحتوى الخدمة دون حاجة لإشعار العميل. وللعامل حق الانسحاب من هذه الاتفاقية إذا لم يرض بتلك التعديلات.

19. يقر العميل بعدم ملكيته للحقوق الفكرية لبرامج وأجهزة وبرمجيات ومستندات خدمات الإنترنت والخدمات المصرفية. ويلتزم العميل بعدم السماح لموظفيه بنسخ أو تعديل البرامج أو خلافه أو المواد الأخرى ذات الصلة أو تحميل أو نقل برامج الخدمات الإلكترونية، كما يلتزم بتحمل المسؤولية المترتبة على الإخلال بهذا الالتزام سواء وقع منه أو من موظفيه، ويلتزم بتعويض المصرف عن أي أضرار أو خسائر تلحق به بسبب ذلك.

20. 1. الخدمات الإلكترونية بموجب هذه الاتفاقية مدتها سنة واحدة ميلادية تبدأ من تاريخ القبول وتتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهاء تلك الخدمات قبل شهر واحد من تاريخ انتهاء مدتها الأصلية أو المجددة.

2. تبقى الخدمات المصرفية غير الإلكترونية والحقوق والالتزامات التي تحكمها بموجب هذه الاتفاقية نافذة و سارية على الرغم من انتهاء الخدمات الإلكترونية ما لم يتم إقفال الحساب أو تجميده وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية أو لأي سبب آخر.

21. ( . يجوز للمصرف إلغاء الخدمات الإلكترونية المتاحة بموجب هذه الاتفاقية، في أي وقت دون سابق إشعار للعميل كما يجوز للمصرف إيقاف الصلاحيات الممنوحة للعميل كلياً أو جزئياً وفقاً لتقدير المصرف ، وذلك إذا لم يلتزم العميل

بأحكام هذه الاتفاقية وشروطها أو إذا لم يتمكن المصرف من تقديم تلك الخدمة - لسبب خارج عن إرادته، وفي كل حالة يرد للعميل من الأجر ما يقابل المدة المتبقية من مبلغ الرسوم المدفوع.

22. يحق للمصرف تعليق كافة الخدمات الإلكترونية أو أي جزء منها المقدمة بموجب هذه الاتفاقية مؤقتاً أو إلى أجل غير مسمى، وفقاً لتقدير المصرف المطلق، إن اعتقد المصرف أن هذا التعليق مهم لحماية مصالح المصرف أو العملاء أو لمنع التلاعب أو الأمور غير القانونية أو تعطل الخدمات المصرفية أو لأي سبب آخر.

23. في حال تعليق الخدمات الإلكترونية أو إلغائها أو إنهائها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية فإن الخدمات المصرفية غير الاليكترونية و نصوص هذه الاتفاقية التي تنطبق عليها تظل على الرغم من ذلك سارية و نافذة ما لم يقرر المصرف وفق تقديره المطلق خلاف ذلك أو يتم تجميد الحساب أو إيقافه أو إنهاء هذه الاتفاقية لأي سبب.

24. دون المساس بقوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتنازل العميل ويتعهد برد كافة المبالغ المودعة في حسابه بالاحتيال أو بالخطأ البشري أو الخطأ أو العطل الآلي أو بسبب غير صحيح آخر، سواء كان المباشر أو المتسبب في الإيداع هو العميل أو المصرف أو أي طرف آخر.

25. يأذن العميل للمصرف إذناً لا رجعة فيه أن يسترد وفق تقديره المطلق دون إلزام على المصرف أي مبالغ تقيد بطريقة غير صحيحة بحساب العميل وأن يخصم ذلك من أي من حسابات العميل دون الحاجة إلى موافقة أي جهة قضائية أو رقابية. وفي حال كان رصيد الحساب غير كاف فللمصرف كشف حساب العميل بمبلغ الفرق و يحق للمصرف تحميل تفاصيل العميل على القائمة السوداء حتى استرداد الأموال المستحقة.

26. يلتزم العميل أثناء استخدامه للشبكة الاليكترونية بأنظمة و لوائح استخدام شبكة الانترنت و تجنب أي فعل أو امتناع من شأنه الإضرار بأمن المعلومات أو حقوق المصرف أو الآخرين أو مخالفة الأنظمة و اللوائح.

27. يفوض العميل المصرف بإرسال جميع المراسلات والإشعارات المتعلقة بهذه الاتفاقية أو كشوف الحسابات وتأكيدات العمليات أو التبليغات أو الإخطارات الأخرى عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو رسائل الجوال أو البريد المسجلة لدى المصرف، كما يلتزم العميل بإبلاغ المصرف في حال تغير هذا العنوان و ذلك قبل التغيير بسبعة أيام، وإلا فتعد جميع التبليغات والإشعارات الإخطارات قانونية وصحيحة على العنوان المذكور في الطلب.

28. تعدّ المستندات وكشوف الحسابات المقدمة للمصرف أو منه للعمليات المنفذة على الحساب عبر هذه الاتفاقية هي المرجع لكلا الطرفين، وعلى العميل مراجعة المصرف في حال وجود اختلاف أو خطأ للتأكد من صحة ودقة تلك البيانات والمعلومات. وفي حال عدم استلام اعتراض من العميل خلال 15 يوم من تاريخ توفر المعلومات أو كشوفات الحسابات فتعتبر سجلات المصرف صحيحة بما لا يقبل الجدل.

29. أي تأخر أو تراخ من المصرف في ممارسة أي حق أو صلاحية له واردة في هذه الاتفاقية لا يُعد تنازلاً عن هذا الحق أو الصلاحية ومن حق المصرف ممارسته في أي وقت.

30. للمصرف تعديل الأحكام والشروط الواردة في هذه الاتفاقية بالحذف أو الإضافة أو التغيير وإبلاغ العميل بالتعديل أو التعديلات المذكورة، ويُعد استمرار العميل في استخدام أي من الخدمات بعد تبليغه موافقة منه على الشروط الجديدة أو المعدلة

31. يلتزم العميل بتحديث هويته و بياناته ومعلوماته و / أو استكمالها بحد أقصى كل ثلاث سنوات أو عند طلب المصرف ذلك في أي وقت. كما يلتزم العميل كذلك بتجديد هوية المستخدم أو الوكيل أو الوكالة وتقديم ما يثبت ذلك للمصرف قبل نهاية سريان مفعول أي منها. وسيتم إيقاف كافة الخدمات متى انتهى تاريخ صلاحية البيانات لحين تجديدها أو مدة إخطار التكملة.

32. يحق للمصرف أن يطلب توثيق معلومات عن الوكلاء على الحساب و المستخدمين حسب ما يراه، وفي الوقت المناسب، كما له الحق في إيقاف الخدمة إلى حين توثيق المعلومات أو تقديم المستندات المطلوبة دون أن يتحمل المصرف أي مسؤولية عن جميع ما يترتب على ذلك.

33. تقرأ وتُفسر وتطبق هذه الاتفاقية وفقاً لأنظمة و لوائح المملكة العربية السعودية، وكل ما لم يرد ذكره هنا يتم التعامل بشأنه وفقاً للأنظمة واللوائح السعودية والتي لا تتعارض أو تنتهك الشريعة الإسلامية. ويتعين تسوية النزاعات المتعلقة بهذه الخدمة أمام الجهة القضائية أو شبه القضائية المختصة بمدينة الرياض.

34. ساعات الوصول للخدمة: يحق للعميل، مع مراعاة مانع القوة القاهرة و الشروط الأخرى المعمول بها في هذه الاتفاقية، وبوجه عام، يتاح الوصول للخدمة المصرفية الإلكترونية سبعة أيام في الأسبوع و24 ساعة في اليوم، على الرغم من أن بعض أو كافة الخدمات قد لا تتوفر في بعض الأحيان بسبب العطلات أو حالات طارئة أو الصيانة المقررة للنظام. وسوف يقوم المصرف في حال التوقف المزمع أو الحصول لفترات طويلة بنشر إشعار عن

توقف الخدمة على موقع مصرف الراجحي للخدمات المصرفية للأفراد وتطبيق الهاتف الجوال او عبر الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني أو القنوات الأخرى في أقرب وقت ممكن عمليا.

الراجحي.

شخصيا:

يستطيع العميل زيارتنا في أي فرع من فروعنا المناسبة له.

35. يوافق العميل على أن هذه الاتفاقية وشروط وأحكام اتفاقيات الخدمات الخاصة والقوالب الأخرى والمستندات والمرفقات كلها تمثل الاتفاق الجامع بين المصرف والعميل المانع للاحتجاج بغيره وإذا كان هناك تضارب أو تناقض بين هذه الاتفاقية والشروط والمستندات الورقية الخاصة بفتح حساب العميل وتشغيله، فتعتبر بنود هذه الاتفاقية وأحكامها مهيمنة و مسيطرة على ما سواها . وتُدرج شروط وأحكام هذه الاتفاقية بموجب ذلك بشروط وأحكام الحساب الجاري وتُعتبر جزءا لا يتجزأ ولا ينفصل عنها. ويلتزم العميل بشروط وأحكام أي ترخيص من تراخيص البرمجيات الممنوحة للعميل بالإضافة إلى التزامه بهذه الاتفاقية.

36. المعايير الأمنية: يوافق العميل، مع تحمله لكافة المخاطر والمصاريف، على تبني التدابير الأمنية في المباني المخصصة لعمله، والتي ينصح بها المصرف العميل من وقت لآخر، دون مسؤولية على المصرف ترتب على أي أفعال أو أوجه قصور من العميل في هذا الصدد.

a. القوى القاهرة: تتوقف هذه الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية ويتم تعليقها في حالات القوى

القاهرة دون أدنى مسؤولية على المصرف.

37. يقر العميل بأنه في حال وقوع أي ضرر أو خسارة مالية يتكبدها العميل نتيجة لأي فشل في نظام المصرف غير مستثنى بموجب أحكام هذه الاتفاقية أو شروط وأحكام المنتج أو الخدمة ذات الصلة يجوز للمصرف بناء على شكوى مكتوبة ومدعومة بالدليل من قبل العميل أن يتحقق من الضرر أو الخسارة، ومن الممكن أن يقوم المصرف بتعويض العميل حال ثبوت الخسارة أو الضرر و ثبوت أنهما غير مستثنين وأنها ناتجان حصريا من تعدي المصرف أو تقصيره ويقع عبء الإثبات على عاتق العميل لتقديم ما يكفي من الأدلة لإثبات كل ذلك.

38. يلتزم العميل بمسؤوليته الكاملة عن أي مشفر ذكي / Soft Token / أو جهاز تشفير Hard Token أو أرقام الجوال أو الشرائح المقدمة للمصرف عبر القنوات المتاحة. وسيقوم المصرف بإرسال المعلومات المالية الحساسة والمعلومات غير المالية وكلمات المرور لأرقام هذه الجوال وتعيين على العميل اتخاذ أساليب العناية اللازمة للحفاظ على سرية المعلومات وبالتالي إرسال وحفظ الجوال والأجهزة والأرقام والشرائح بشكل آمن. تفعيل وتعطيل الحسابات:

للمصرف إنشاء تسجيل الدخول إلى أي من الخدمات بموجب هذه الاتفاقية عند استلام كافة الاتفاقيات والمستندات موقعة من العميل سواء تم التوقيع والاستلام حضوريا أو عبر الوسائط الإلكترونية . ويتم تعطيل الخدمة كليًا حال انتهاء هويته . ويتعهد العميل، بموجب ذلك، بالحفاظ على تحديث وضعه القانوني ويتحمل مسؤولية عجزه عن الالتزام بمواعيد التجديد المحددة.

39. تنحظر تلقائيا وتلتغي إمكانية وصول العميل للخدمات المصرفية عبر الإنترنت في حال عدم استخدام العميل للخدمة لمدة ستة أشهر متتالية. ويتعين إعادة تنشيط / فك حظر إمكانية الوصول للخدمات المصرفية عبر الإنترنت بموجب توجيه مكتوب لفك الحظر مقدّم أو مدخل من قبل العميل مطبوع على أوراقه الخاصة وفقا للأصول وموقع عليه من قبله أو مستوف لمتطلبات التوقيع الإلكتروني . وتنحظر تلقائيا وتلتغي إمكانية وصول المستخدم للخدمات المصرفية عبر الإنترنت في حال إدخاله لكلمة مرور غير صحيحة ثلاث مرات أثناء محاولة الدخول. ويتعين على المستخدم في مثل هذه الحالة أن يحصل على تعميم بإعادة تمكينه من الوصول مرة أخرى. ويتعين على المصرف أن يطلب من العميل تأكيد موافقته على حظر الخدمات عبر الإنترنت إذا تقدم العميل بطلب لمنع الوصول للخدمات عبر الإنترنت. ويعلن العميل بموجب ذلك مسؤوليته وحده عن جميع العواقب المترتبة على الحظر الذاتي ويعفي المصرف من أي التزام أو مسؤولية ترتب على ذلك.

40. 1. يدرك العميل و يقر أن الخدمات المصرفية غير الإلكترونية شاملة دون حصر إدارة الحسابات بفروع مصرف الراجحي، لا يمكن حصول العميل عليها إلا بزيارة الفرع الخاص بالحساب فقط.

2. لن يؤثر تعطل أو حظر الخدمات الإلكترونية الواردة في الفقرات أعلاه على استمرار الخدمات غير الإلكترونية أو نفاذ شروط وأحكام هذه الاتفاقية السارية على هذه الخدمات غير الإلكترونية.

41. دفتر الشيكات

1. يدرك العميل و يقر أن المصرف لا يقبل سوى الشيكات المكتوبة على نموذج الشيك الممغنط المأخوذ من دفتر الشيكات ساري المفعول المعتمد من المصرف المسلم للعميل و مسجل بالترقيم الإلكتروني على حساب العميل.

- a. يجب على العميل قبل الموافقة على استلام دفتر الشيكات، التحقق من أن دفتر الشيكات يخص حسابه لدى الفرع الذي يتعامل معه وأنه يحمل البيانات الصحيحة وجميع صفحاته كاملة. و يجب على العميل أن يمتنع عن الاستلام إذا وجد أن دفتر الشيكات لا ينتمي إليه أو أنه يحمل معلومات غير صحيحة أو هناك صفحة من الدفتر مفقودة.
- b. يجب على العميل توخي الحرص وكتابة بيانات الشيك بطريقة تحميه من التعديل أو التزوير اللاحق ، و لن يقبل المصرف أيّ تعديل يظهر في بيانات شيك ما لم يكن التعديل موقعا عليه في مكانه على وجه الشيك.
- c. يتعين على العميل إبلاغ المصرف فوراً عند فقد أو سرقة دفتر الشيكات أو عند الاشتباه بوجود شيك زائف.
- d. يتعين على العميل / محرر الشيك أن يكتب تاريخ الإصدار الحقيقي للشيك و يدرك العميل و يقرأ أن المصرف سيدفع مقابل الشيك المقدم له يوم تقديمه سواء كان الشيك يحمل تاريخ إصدار أجل أو حال.
- e. لا يكون المصرف وفقاً لتقديره المطلق ملتزماً بصرف أو إيداع أو قبول الشيكات المقدمة إليه من قبل المستفيد بعد مرور سبعة أشهر من تاريخ الإصدار ومع ذلك، فلا يضمن المصرف لمحرر الشيك بأن هذا الشيك لن يتم صرفه أو قبول تحصيله.
- f. في حال رغبة العميل في إيقاف شيك معين، يتعين عليه مخاطبة المصرف خطياً وفقاً لإجراءات المصرف. ولن يقوم المصرف بوقف شيك مغطى ببطاقة ضمان الشيكات أو الشيك الذي قام المصرف بدفعه أو صرفه. ويعي العميل أن وقف دفع الشيك يشكل جريمة جنائية بموجب المادة 118 من نظام الأوراق التجارية و يقر العميل بأن الوقف من جانب العميل يعطي الحق للمصرف وفق تقديره المطلق في وقف الدفع فوراً سواء كان وقف الدفع له مبرر أم لا، ويتحمل العميل مسؤولية ذلك وحده ويعفي المصرف من أي مسؤولية أو التزامات مهما كان نوعها.
- g. يقر العميل ويعي أن التوجيهات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي هي جزء لا يتجزأ ولا ينفصل عن هذه الاتفاقية وأن المصرف لن يستجيب لأي أمر بوقف الشيك إذا كان مثل ذلك الوقف قد يعتبر خرقاً للتعليمات النافذة.
42. الأمر المستديم: يقر العميل بأن الأمر المستديم يفوض المصرف خصم مبلغ (مبالغ) من حساب العميل بصفة مستمرة وللمدة المحددة في التعليمات أو الالتزام حتى تلقي المصرف طلب إلغاء من العميل أو من المستفيد . ويقر العميل بأنه لا يمكنه إلغاء أمر دائم إذا كان الأمر ينطوي على التزام بالدفع على العميل لصالح مصرف الراجحي أو طرف آخر إلا في حال حصول العميل على مخالصة من المصرف أو الطرف الآخر بهذا الشأن. ويضمن العميل صحة جميع المعلومات في التعليمات أو الالتزامات ويقر بأن مصرف الراجحي غير مسؤول في حال عدم دقة هذه المعلومات أو في حال إلغاء العميل للأمر المستديم دون مبرر أو في حال عدم كفاية المبالغ في حسابه في تاريخ الخصم أو عند التعليق في حالات الطوارئ أو الأخطاء في أنظمة الاتصالات أو في حال عدم القدرة على الوصول للمستفيد بسبب عدم صحة المعلومات أو رفض استلام المبلغ أو لأي سبب آخر لا يكون المصرف مسؤولاً عنه.
43. دفع الفواتير والمدفوعات الحكومية: لا يكون المصرف مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن مدى تسليم أو جودة أو مدى ملائمة الخدمة أو غيرها من الجوانب المتعلقة بالخدمة التي يدفع العميل مقابلها.
- a. تخضع خدمة دفع الفواتير التي يقدمها المصرف لشروط وأحكام اتفاقية برنامج سداد أو غيره من برامج السداد المعتمدة من مؤسسة النقد ويقر العميل بموجب ذلك بأن اتفاقية برنامج سداد أو غيره من برامج تشكل جزءاً لا يتجزأ ولا ينفصل عن هذه الاتفاقية بغض النظر عن عدم توقيع العميل عليها.
- b. يمكن للعميل أن يتقدم بشكوى إلى المصرف في حال تسديد فاتورة أو إجراء معاملة دفع حكومية أو غيرها عبر المباشر وعدم استلام الجهة المستفيدة لمبلغ الفاتورة لأي سبب من الأسباب.
- c. يقر العميل بأن السجلات المصرفية المتعلقة بدفع الفواتير و/ أو المدفوعات الحكومية بغض النظر عن كيفية تسجيلها و الوسائط المسجلة عليها تكون ملزمة للأطراف حتى يثبت العميل العكس وتُسود و تهيمن في حال نشوب أي تعارض مع مصادر أخرى.
- d. يقر العميل بأن المصرف غير ملزم بتعويضه عن الأضرار أو الخسائر الناجمة عن العوامل التي ليست ضمن سيطرة المصرف أو التي لا يكون المصرف مسؤولاً عنها.
44. أمان الراجحي :

لا يحق للعميل مشاركة أمان الراجحي مع أي شخص أو نسخها أو التعديل عليها أو ربطها مع أي عميل آخر، وعند رغبة العميل بالقيام بأي من ما سبق، يجب عليه مراجعة المصرف .

2. مصرف الراجحي سيقوم بخصم مبلغ 20 ريال سعودي، وذلك لمرة واحدة فقط مدى الحياة رسوم خدمة لا يمكن استرجاعها ولن يتم خصم المبلغ مرة أخرى حتى بعد تغيير الهاتف الجوال.
3. يجب على العميل مراجعة المصرف عند فقدان أمان الراجحي أو عند الاشتباه في العبث بها من قبل شخص آخر.
4. يجب على العميل الاحتفاظ بالرمز السري لبرنامج أمان الراجحي وعدم مشاركته مع أي شخص كان، كما يجب على العميل تغيير الرمز السري في أسرع وقت في حالة الاشتباه بأن شخصاً ما قد تعرف على الرمز السري وقد استخدمه للدخول على الحسابات والقيام بعمليات مالية .
5. يجب على العميل حماية أمان الراجحي ووضعه في مكان آمن؛ لأنه قد يتمكن أي شخص من الدخول على الحسابات والقيام بعمليات مالية قد تؤدي إلى خسائر.
6. يتعهد مصرف الراجحي بتنفيذ العمليات المالية كالتحويل وسداد الفواتير، والتي تتم عبر الخدمات الالكترونية، وذلك بعد إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور وكلمة السر المؤقتة المصدرة من أمان الراجحي بشكل صحيح، لا تقع أي مسؤولية على المصرف في حال تم الدخول بشكل صحيح من قبل شخص آخر غير صاحب الحساب وذلك عبر التصبير في الحفاظ على اسم المستخدم وكلمة السر وأمان الراجحي، يجب على العميل إدراك مدى خطورة مشاركة معلوماته السرية وحساسية مشاركة أمان الراجحي مع أي شخص آخر .
7. يكون العميل مسؤولاً مسؤولية كاملة عن عمليات تفعيل للمستفيدين والتي تتم باستخدام أمان الراجحي بالإضافة لما يترتب على ذلك من إجراء عمليات مالية للمستفيدين الذين تم تفعيلهم
8. إن أمان الراجحي وجميع الأدوات المتعلقة بها من برامج هي ملك للمصرف وعليه فلا يجوز نسخها أو العبث بها أو نقلها إلى شخص غير مفوض من قبل المصرف.
9. إن المصرف يحتفظ بكامل الحقوق لاسترداد أمان الراجحي في أي وقت ولا يتطلب ذلك أي إشعار مسبق من قبل المصرف، كما أن للمصرف كذلك كامل الحق في إيقاف الخدمة في أي وقت متى ارتأى المصرف إن في ذلك حماية للعميل أو المصرف.

a.

45. الحوالات:

1. يلتزم العميل بتعبئة أو تملية المعلومات الشخصية والمصرفية للمستفيدين بدقة ويقر ويعلن بأن مصرف الراجحي غير مسؤول عن أي خسائر أو أضرار أو التزام من أي نوع تنشأ نتيجة خرق شرط هذه الفقرة أو نتيجة رفض المستفيد أو بنك المستفيد قبول الحوالة أو حجز الحوالة من قبل الأوفاك أو أي سلطة أخرى في أي بلد
2. يقر العميل بأن أي تعديل أو إلغاء أو سحب ينفذه المصرف بناء على طلب العميل بشأن تحويل سلف تنفيذه استناداً على تعليمات سابقة من العميل لا يضمن إعادة الأموال أو إعادة توجيه الأموال المعنية وأن مصرف الراجحي غير مسؤول في مثل هذه الأحوال، كما لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي خسائر تنجم عن أي تصرف أو إهمال من قبل البنك المراسل أو بنك المستفيد أو المستفيد أو طرف آخر أو بسبب تخلل العطلات الأسبوعية أو الرسمية أو الاختلاف في العملة أو القوى القاهرة أو وضع أي من طرفي التحويل على قوائم المنع أو المراقبة أو التعرض السياسي الصادرة من أي سلطة في أي دولة .

46. إقرار وتعهد العميل

- a. يقر العميل ويعلن مسؤوليته والتزامه عن الأموال المتداولة أو المودعة في حسابه ويتعهد بإخبار السلطات المختصة بأي أموال مشبوهة أو مجهولة الماهية سواء تم تحويل هذه الأموال بعلمه أو التخلص منها من خلاله أو من خلال الآخرين ويضمن للمصرف بأن هذه الأموال المذكورة هي نتاج عمليات مشروعة وموجهة لأغراض مشروعة ولا تنطوي على أعمال مزيفة أو غسيل أموال أو تمويل لأنشطة إرهابية، كما يعترف ويعلن بأنه لا يستحق استرداد الأموال أو التعويض عنها وذلك فيما يخص الأموال المقرر عدم شرعيتها سواء للأسباب المذكورة أو لأي أسباب أخرى.
- b. يتعهد العميل بتحديث وتكملة بيانات الحسابات كل ثلاثة سنوات بحد أقصى أو عندما يطلب المصرف منه ذلك وإخبار المصرف خطياً بأي تغيير في عنوانه وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ويتعهد بتجديد مستندات الشركة ومستنداته الشخصية القانونية وتلك المستندات الخاصة بالمستخدم وتقديم المستندات المجددة للمصرف قبل تاريخ انتهاءها، كما يقر بأن المصرف له حق التصرف المطلق في تعليق الخدمات والحسابات في حال عدم الامتثال بشروط هذه الفقرة.

- c. يتعهد العميل ويعلن أنّه و من يتعامل معهم غير محظورين من قبل أي سلطة في أي بلد من إجراء الحوالات المالية أو استلامها و أن كافة بياناته صحيحة وموثوقة وأنه يعي شروط وأحكام اتفاقية هذه الخدمات.
- d. يوافق العميل على تزويد المصرف بأي معلومات أو بيانات يطلبها المصرف منه لإنشاء أو إدارة الخدمات أو استمرارها ويأذن للمصرف إذنا لا رجعة عنه بالحصول على أي معلومات مطلوبة تتعلق بالعميل أو الخدمات المذكورة أو أي خدمات أخرى أو حسابات خاصة بالعميل لدى أي مصرف من سمة أو غيرها من مصادر المعلومات الائتمانية المعتمدة ويقرب بأن المصرف قد يقوم بالكشف عن المعلومات المتعلقة بالعميل وحساباته لسمة أو أي هيئة أخرى معتمدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.
- e. يقر العميل بقرائه واطلاعه على شروط وأحكام هذه الاتفاقية وإدراكه لمعانها والتزامه بها.
- f. القانون واجب التطبيق: تنطبق الأنظمة واللوائح السعودية في حال وجود أي نزاع ينشأ عن تطبيق أو تفسير شروط وأحكام هذه الاتفاقية بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية وتختص بنظر النزاع الجهة القضائية أو شبه القضائية المختصة في الرياض، بالمملكة العربية السعودية.
47. إقفال الحساب :

للمصرف وفق تقديره إقفال حساب العميل في الحالات الآتية:

- a. إذا فتح الحساب بلا إيداع و لم تودع فيه أي مبالغ خلال تسعين يوما من تاريخ فتحه باستثناء حسابات الجهات الحكومية فتعامل وفق شروط موافقة وزارة المالية على فتحها أيا كانت هذه الشروط.
- b. إذا فتح الحساب بإيداع ثمّ تناقص رصيده إلى الصفر واستمر دون رصيد أو تعامل لمدة أربع سنوات و لا توجد التزامات على الحساب لصالح المصرف أو الغير ، و ذلك بعد إشعار العميل قبل شهر من الإقفال وإشعاره عند حدوثه و توثيق الإشعارات و حفظها في ملف العميل.
- c. في حال تعرّض الحساب بعد فتحه لمشاكل التحقق من العلاقة البنكية و تعذر حل الإشكال أو استخدم لغير الغرض المفتوح من أجله و يعاد المال أو الرصيد إلى مصدره ما لم توجد شبهة مخالفة تعاملات العميل للأنظمة و اللوائح و التعليمات فيتم حينها اتخاذ الإجراء اللازم وفقا للقواعد و الإجراءات المرعية
- d. عند رغبة العميل ببناء على طلبه المكتوب بقتل حسابه و إعادة الشيكات و بطاقة الصراف الآلي و بطاقة الحساب و أي منتجات مستردة و يقوم المصرف عند ذلك بإتلاف الشيكات و البطاقات أمام العميل و يسلمه كامل المبلغ الموجود في حسابه. و للمصرف رفض طلب القفل في حال ارتباط الحساب بالتزامات لصالح المصرف أو الغير نشأت على قوة الحساب و وجوده.

48. اتصل بنا

يتعهد العميل و يقر بأنه في حال حدوث ما حال يمكن أن يؤثر على العميل أو وضع الحساب القانوني فيتعين على العميل إبلاغ المصرف فوراً عبر مركز الاتصال. ولا يتعين على العميل الإفصاح عن رقمه السري أو الرمز السري لجهاز التشفير Token أو رقم بطاقة الائتمان أو رقم التعريف الشخصي عبر هذه الخدمة أو لأي من موظفي المصرف. ويسعى المصرف إلى معالجة الإخطار المقدم بالطرق الرسمية له وإخبار العميل بقراره المتعلق بذلك. يمكن للعميل التواصل مع المصرف بالطرق التالية، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية:

الهاتف:

بإمكانك الإتصال بالمصرف عن طريق أي من الأرقام الموجودة تحت خيار "إتصل بنا" أو المساعدة والموجود في موقع المباشر عبر الإنترنت والتطبيق الخاص بالأجهزة الذكية

البريد الإلكتروني:

أرسل لنا رسالة بريد إلكتروني بالضغط على رابط "اتصل بنا" أو خيار المساعدة الموجود في موقع المباشر عبر الإنترنت والتطبيق الخاص بالأجهزة الذكية

49. 1. تسري شروط وأحكام هذه الاتفاقية إضافة إلى ما ذكر فيها صراحة على جميع المعاملات التي يجريها العميل على الشبكة الالكترونية ، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

(1) بطاقة المراجعة

(2) خدمات وطني



- (3) عقود المراجعة والتأجير التمويلي التي يتم طلبها من العميل عبر الشبكة الاللكترونية..
  - (4) معاملات البيع الأجل ألي يطلها العميل أو تنفذ بناء على طلبه عبر الشبكة الاللكترونية.
  - (5) معاملات التسوق الاللكتروني.
  - (6) كل معاملة يطلها العميل عبر الشبكة الاللكترونية أو تنفذ بناء على طلبه عبرها.
- (50) لأغراض هذه الاتفاقية يقر الطرفان أن الرسائل و الموافقات والإقرارات و المواد و الأوراق و المحتويات الاللكترونية المتداولة بينهما تكون لها ذات حجية المستندات الورقية في الإثبات.
- )

51 . يقر ويعلن العميل أنه قرأ واستوعب ووافق على شروط وأحكام اتفاقيات جميع المعاملات التي يطلها أو يطلب تنفيذها عبر الشبكة الاللكترونية و أرتضى تطبيق هذه الاتفاقية عليها و وقع على هذه الاتفاقية إقراراً منه بكل ذلك .

52. تمت صياغة هذه الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية و حُررت في نسختين طبق الأصل وقع كل طرف من الأطراف عليها ، وتعتبر كل نسخة من هاتين النسختين أصلية وقد حصل كل طرف من الطرفين على نسخة منهما للعمل بموجبها.